« دوركم الجديد وواجبكم الوحيد هو العودة ومقاومة الاحتلال الاسرائيلي اكبر قدر ممكن » . ويقول فارحي بأن ذلك كان بمثابة صدمة قوية لهم عادوا بعدها ينتظرون تطور الاحداث دون أن يجراوا على اتخاذ اي موقف يتعلق بالامور السياسية العامة .

اما المرحلة الثالثة فتميزت كما يقول فارحي باستعدادهم لاتخاذ مواقف ، كلامية وفعلية ، في أمور تبدو عادية ولكن لها في نظره أهمية سياسية بعيدة المدى . ويضرب على ذلك بعض الامثلة منها كما يقول عقد اتفاق بين شركة كهرباء القدس العربية والتي تملك بلدية القدس وبلديات المدن العربية المجاورة ٦٠ ٪ من أسهمها مع وزارة العدل الاسرائيلية بشأن موضوع تمثيل « بلدية القدس الموحدة » في مجلس ادارتها وتزويد الاحياء والمؤسسات اليهودية في شرقي القدس بالكهرباء من مولداتها ، رغم معارضة كل من الحكومة الاردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية لذلك على اعتبار ان هذا الاجراء يتضمن اعترافا ضمنيا بتدي كوليك كرئيس لبلدية القدس الموحدة . ومنها ايضا ، كما يقول ، اصرار المجلس الاسلامي في القدس على اصلاح المسجد الاقصى من آثار الحريق المعروف رغم معارضة كل من الاردن ومصر لاصلاحه قبل تحريره من الحكم الاسرائيلي . ويخلص فارحي من ذلك الى القول بأن مثل هذه المواقف المستقلة والناتجة عن العيش والعمل المشتركين تعتبر عاملا يبشر بالخير عند معالجة موضوع الحرب والسلام شديد التعقيد .

يقول بافلي في دراسته ان الحكومة الاسرائيلية احجمت خلال السنوات الثلاث الاولى التالية لحرب ١٩٦٧ عن « اتخاذ اي قرار سياسي بالنسبة لمستقبل المناطق المحتلة » محاولا في ذلك الايحاء بأنها لم تحاول الانفراد بتقرير المستقبل السياسي للمناطق المحتلة . وهناك بعض الحقيقة في هذا القول . الا انها لا ترى بالعين المجردة . وهذه الحقيقة كما نراها في ضوء كل ما سبق ان اسرائيل تريد أن تصل الى ذلك القرار بموافقة سكان الضفة الغربية ، او بمعنى أصح « القيادة الجديدة » التي تأمل في بروزها بالضفة الغربية من خلال الاوضاع الجديدة التي تعمل على خلقها فيها منذ حرب حزيران ١٩٦٧ . وهي ان كانت لم تصل الى اتخاذ « القرار السياسي » فمن المؤكد انها تتخذ منذ ذلك التاريخ الخطوات التنفيذية التي يصبح معها ، وبانتهائها ، ذلك القرار وكأنه تحصيل حاصل . وهذا هو بالضبط ما يجري تحقيقه من خلال فرض سياسة الامر الواقع التي اتبعها الصهاينة منذ ان بدأوا في ترسيخ اقدامهم في فلسطين تحت ظل الحراب البريطانية . ولا عجب اذن ان يرد في ختام تقرير جماعة ريجوفوت المقدم الى رئيسة الحكومة الاسرائيلية انه بالرغم من ان لديها مستشاريها الذين سوف يقومون بدراسة البرنامج المقترح قبل قبوله كليا او جزئيا فان « سلسلة من الخطوات العملية يمكن اتخاذها فورا دون ان تلزمها بتبني البرنامج بأكمله » . ولا عجب ايضا ان يرد في كلام بافلي تأكيد لهذا النمط من التخطيط الصهيوني التقليدي اذ يقول ان الخطوات التنفيذية لكل من التوطين وانشاء الكيان الفلسطيني « يجب ان تتم على مراحل متعددة على أن يؤخذ بالاعتبار ما أمكن عدم اعتماد أية مرحلة من المراحل على الاخرى » .

ان سياسة الامر الواقع التي تتبعها اسرائيل في الضفة الغربية تشير بوضوح الى ان « القرار السياسي » الذي تأمل بالتوصل اليه مع « القادة الجدد » سيقوم يقينا ، ان قام، ضمن اطار عدم اعادة المناطق المحتلة ، جغرافيا وسياسيا واقتصاديا وبشريا ، الى الاوضاع التي كانت عليها عشية حرب ١٩٦٧ . الا ان ما يميز سياسة الامر الواقع التي تتبعها اسرائيل مع سكان المناطق المحتلة اليوم عن تلك التي اتبعتها منذ بداية عملها على ارض فلسطين وحتى حزيران ١٩٦٧ هو الاسلوب الذي جرى تطبيقها من خلاله والذي